أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد السابع، العدد الثاني والعشرون (2016). ص ص 105-124

دور التمويل متناهى الصغر فى التخفيف من حدة البطالة فى مصر: دراسة كمية

سلوى محمود أبوضيف أحمد [1]

الملخص: اتفقت الأدبيات التنموية الى حد كبير على أن الوصول الى التمويل يلعب دورا هاما فى تحسين توزيع الدخل من خلال زيادة معدلات التشغيل فى كافة انحاء العالم ،وهذا ما يدعو الحكومات أن تكون أكثر نشاطا وأن تبذل مزيد من الجهود فى استخدام التمويل متناهى الصغر كسياسة فعالة للقضاء على مشاكل البطالة والفقر.وتستهدف الدراسة الحالية اختبار تأثير التمويل متناهى الصغر كسياسة لمكافحة البطالة فى مصر وذلك خلال الفترة الزمنية 1997-2015 .وقد توصلت الدراسة الى اهمية الوصول الى التمويل فى مكافحة البطالة.وبالنسبة لحالة الاقتصاد المصرى فهناك افتقاد لبعض الأدوات اللازمة لتفعيل دور التمويل متناهى الصغر فى القضاء على البطالة.فمن خلال الدراسة النظرية والكمية باستخدام اسلوب التكامل المتناظر بالتطبيق على الاقتصاد المصرى فإنه على الرغم من التوسع فى برامج التمويل والإقراض متناهى الصغر إلا أن هذه لم توجه الى مستحقيها أو من يحتاجونها مما أضعف من تأثير هذه البرامج فى تحقيق الهدف منها.

الكلمات المفتاحية : التمويل متناهى الصغر،البطالة ، ،الإقراض متناهى الصغر،مصر،أسلوب التكامل المتناظر

The Role of Microfinance in alleviating unemployment in Egypt: quantitative study

Salwa Mahmoud Abu Deif

Abstract: Development Literature have long agreed that access to finance plays an essential role in the process of reducing the inequality in income distribution through enhancing employment of the poor all over the world. There is therefore, the need for the government to be more proactive and make conscious efforts to use microfinance as an effective policy instrument to eliminate feminization of poverty and narrow employment in Egypt. The objective of this study is to examine the effects of microfinance on employment in Egypt between 1997 and 2015 .I have reviewed the evolution of microfinance over the past eighteen years. our findings suggests that Increasing access to microcredit / finance has significant influence on the employment. From an Egyptian perspective tools which should assist in alleviating unemployment are being mis-applied. We find this both in theory and in our modest effort at empirical verification. Microfinance loans are increasing in the nation, but they are provided to the wrong people. Thus that which should reduce youth unemployment in fact increases it.

Keywords: Microfinance, Unemployment, Microcredit, Egypt, Co-integration

[1] المدرس بكلية التجارة جامعة الأزهر قسم الاقتصاد salwadeif@yahoo.com

مقدمة.

شهدت صناعة التمويل متناهى الصغر Microfinance نموا كبيرا فى السنوات الأخيرة فى كل أنحاء العالم،وذلك نتيجة للاهتمام الدولى بهذه الصناعة منذ المؤتمر الأول لقمة الإقراض متناهى الصغر،الذى عقد فى واشنطن عام 1997 ،وحضره 2900 ممثل عن137 دولة تمثل بذلك حوالى 1500 مؤسسة. وقد استهدف ذلك المؤتمر الوصول إلى 100 مليون من أشد الأسر فقرا فى العالم وبالأخص الأسر التى تعولها المرأة ،وذلك بتقديم قروضاً وغير ذلك من الخدمات المالية الأخرى التى تمكنهم من العمل الحر(سام دالى ،2009)

مشكلة البحث.

كانت التجربة الأولى الناجحة للتمويل متناهى الصغر فى دولة بنجلاديش فى السبيعينات على يد الدكتور محمد يونس من خلال تأسيس بنك باسم جرامين وهو يعنى فى لغتهم بنك القرية، والذى وجه لتمويل الأسر الفقيرة جدا،ثم ما لبث أن انتشر مفهوم التمويل متناهى الصغر فى باقى دول العالم بهدف تمويل ومساعدة الشرائح الأشد فقرا والتى لا تستطيع الوصول الى النظام المالى الرسمى (De Aghion & Morduch ,2005;11).

ثم عرفت وانتشرت صناعة التمويل متناهى الصغر فى الدول العربية،وخاصة فى دول MENA (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)التى تتسم بارتفاع معدلات البطالة،وخاصة بطالة الشباب،مما دعى بعض هذه الدول الى إنشاء هيئات أو بنوك خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات المتناهية فى الصغر2. وبذلك أصبحت برامج التمويل متناهى الصغر واحدة من أهم الآليات الفعالة فى التعامل مع مشكلة البطالة فى هذه الدول والتى أثبتت كفاءتها وفعاليتها فى رفع نسب التشغيل والمشاركة فى قوة العمل وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر (E Littlefield and R Rosenberg,2004).

ونظرًا للوزن الذى تمثله المشروعات متناهية الصغر فى الاقتصاد المصرى، يمكن النظر إلى التمويل متناهى الصغر والتخطيط له كوسيلة رئيسية للتنمية الاقتصادية والتقليل من حدة مشكلة البطالة على المستوى القومى.وذلك من خلال الرصد عن كثب لما حدث ويحدث فى قطاع التمويل متناهى الصغر فى مصر،للوقوف على الآليات التى تفعل الدور الذى يمكن أن يلعبه تطوير هذا القطاع الذى يستهدف المشروعات متناهية الصغر فى التخفيف من مشكلة البطالة فى مصر.

هدف البحث :

يهتم البحث الحالى بتحليل الدور تقوم به منظومة التمويل متناهى الصغر فى مصر فى التخفيف من حدة البطالة باعتبار أن هذه المنظومة مثلت النافذة المطلة على بوابة التنمية الاقتصادية والتى خرجت من خلالها دولا كثيرة من دائرة البطالة واستخدمتها فى رفع مستويات معيشة كثير من الأسر الفقيرة التى لم تكن تستطيع الوصول الى السوق المالية الرسمية. كما يسعى البحث الى تسليط الضوء على الضوابط والقوانين التى أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية مؤخراً لتنظيم وتطوير آلية عمل منظومة التمويل متناهى الصغر وما لذلك من آثار على أداء هذا القطاع الحيوى فى مصر لدوره فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة ورفع نسب المشاركة فى قوة العمل وما لذلك من أثر على رفع معدلات النمو الاقتصادى .

وبالتالى تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- التأصيل النظرى للعلاقة بين قطاع التمويل متناهى الصغر ومشكلة البطالة من خلال الرجوع الى النظريات والأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية التى تناولت هذه العلاقة.

---

[2] يفرق بين المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر من خلال عدة معايير أهمها عدد العمال وحجم رأس المال

2-الوقوف على الدور الذى يمكن أن يلعبه نمو قطاع التمويل متناهى الصغر فى علاج مشكلة البطالة فى مصر وذلك من خلال تركيز الاهتمام على واقع هذه العلاقة وخاصة فى ظل وجود الهيئة العامة للرقابة المالية كجهة رقابية تنظم وتعزز عمل هذا القطاع .

فروض البحث :

انسجاماً مع أهداف البحث فى دراسة الدور المتوقع لقطاع التمويل متناهى الصغر على مشكلة البطالة فى مصر تمت صياغة فرضية البحث على النحو التالى :

" لصناعة التمويل متناهي الصغر في مصر دور ايجابي فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة"

منهج الدراسة

للتحقق من فرضية البحث تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الكمى والذى يتم على خطوتين:

تهتم الخطوة الأولى بتحليل الإطار النظرى من حيث التعرف على مفهوم التمويل متناهى الصغر ومؤسساته والفئات المستهدفة وتطور هذه المنظومة فى مصر والأطر التشريعية التى خضعت لها.كما يتطلب المنهج التحليلي استعراض وتلخيص الأدبيات الاقتصادية التى أبرزت الدور الهام للتمويل متناهى الصغر فى مكافحة مشكلة البطالة فى الدول النامية وخصوصا مصر.**أما الخطوة الثانية** فتتمثل فى القياس الكمى لأثر التمويل متناهى الصغر على البطالة للوقوف على الدور الذى يمكن أن يلعبه التمويل متناهى الصغر فى التخفيف من حدة البطالة وزيادة معدلات المشاركة فى قوة العمل.وسوف يتم قياس مؤشر تطور منظومة التمويل متناهى الصغر بمؤشرين رئيسين الأول يتمثل فى عدد المقترضين النشطين سنويا الذين استفادوا من برامج التمويل متناهى الصغر،والثانى اجمالى محفظة التمويل متناهى الصغر النشطة سنويا.ويتم قياس مستوى البطالة فى مصر بمعيار نسبة البطالة الى اجمالى قوة العمل كمؤشر على حدة البطالة بين السكان فى سن العمل.ولقد تم اختيار الفترة 1997 -2015. حيث تمثل بداية الفترة 1997 السنة التى أقيم فيها مؤتمر قمة التمويل متناهى الصغر والذى أحدث تأثير كبيرا على منظومة التمويل متناهى الصغر فى دول العالم كما تم إسناد مهمة تنظيم عمل صناعة التمويل متناهي الصغر فى مصر للهيئة العامة للرقابة المالية خلال تلك الفترة وما تخللها من أحداث كثيرة أثرت على مشكلة البطالة منها ثورة 25 يناير 2011م (الهيئة العامة للرقابة المالية ،2010).

المبحث الأول: اقتصاديات التمويل متناهى الصغر(المفهوم -الخدمات -الفئات المستهدفة)

مفهوم التمويل متناهي الصغر.

تعددت التعريفات حول مفهوم التمويل متناهي الصغر إلا أنها جميعا تدور حول معنى واحد يعرف التمويل متناهى الصغر على أنه تقديم الخدمات المالية إلى ذوى الدخل المتدني والذين قد يتم استثناؤهم من نظام التمويل الرسمى.

فيعرف (Otero,1999; p8) التمويل متناهي الصغر على أنه "توفير الخدمات المالية لمنخفضي الدخل الفقراء الذين يعملون لحسابهم الخاص"

the provision of financial services to low-income poor and very poor self-employed people".

بينما **يعرفه (Schreiner and Colombet,2001;p339)** على أنه "محاولة تحسين طرق الوصول الى الودائع والقروض الصغيرة للأسر الفقيرة التى تتجاهلها البنوك"

"the attempt to improve access to small deposits and small loans for poor households neglected by banks."

ومن ثم يشمل التمويل متناهى الصغر وفقا لهذا التعريف توفير الخدمات المالية مثل الادخار والقروض والتأمين للفقراء المقيمين فى المدن أو القرى على حد سواء.

ويعرف(Hamad.Miki,2010;p3) التمويل متناهى الصغر على أنه "منح الفقراء الفرصة للوصول الى الخدمات المالية الأساسية مثل القروض والتحويل والادخار والتأمين متناهى الصغر" كما **يعرفه إيهاب (2010) على أنه** تقديم قروض صغرى لأسر غاية فى الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء فى أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى.

أما الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية فتعرف التمويل متناهي الصغر على أنه "الخدمات والمنتجات المالية المختلفة التى تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض "وتشمل هذه الخدمات الإقراض والتأمين والادخار وتحويل الأموال بما يلاءم احتياجات وقدرات هذه الفئات (الهيئة العامة للرقابة المالية،الموقع الألكترونىwww.efsa.gov.eg ،2010).

أى أنه وفقا للهيئة العامة للرقابة المالية فإن التمويل متناهى الصغر هو كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية فى المجالات وبالقيمة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة.ويعتبر التمويل متناهى الصغر وسيلة رئيسية من وسائل تشجيع دخول الفئات محدودة الدخل فى النشاط الاقتصادى، فوصول الأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر الى التمويل من المتوقع أن يسهم فى تقليل نسب البطالة من خلال إيجاد الفرص الوظيفية المناسبة للفقراء القادرين على العمل والإنتاج ويتعذر عليهم ذلك بسبب نقص التمويل مما يؤدى الى تحسين مستويات دخول الأسر الأشد فقرا، مما يساهم فى زيادة حجم الاستثمار والتشغيل فى الاقتصاد القومى (Hamad.Miki,2010;1).

ومن الجدير بالذكر ضرورة التفرقة بين التمويل متناهى الصغر والإقراض متناهى الصغر ففى حين يتضمن التمويل متناهى الصغر الإقراض والتوفير والتأمين وتحويل الأموال .فالإقراض متناهى الصغر هو قرض صغير يمنح للعميل بواسطة البنك أو أية مؤسسة أخرى،وغالبا بدون ضمانات.وبذلك يعتبر الإقراض متناهى الصغر جزءا من قطاع التمويل متناهى الصغر.وبالتالى فإن التمويل متناهى الصغر خليط من الخدمات المالية المختلفة بما فيها الإقراض.

ويعود الخلط بين مفاهيم" الإقراض متناهى الصغر" و" التمويل متناهى الصغر " تاريخيا إلى أواخر التسعينات عندما أدخل تعبير التمويل متناهي الصغر كامتداد للإقراض متناهى الصغر (de Aghion & Morduch, 2005;14).إن تعبير التمويل متناهى الصغر يشمل إدخال خدمات حديثة بواسطة عدد من المؤسسات فى مختلف انحاء العالم،والاعتراف بهذه الصناعة بشكل رسمى فى عام 1997 خلال المؤتمر الأول للإقراض متناهى الصغر ومنذ ذلك الحين بدأ التركيز يتحول نحو خدمات مالية أخرى بجانب منح القروض.ومن هنا يتضح أن الإقراض متناهى الصغر هو أحد أدوات التمويل متناهى الصغر وأحد أنواعه (Wrenn.Eoin,2007).

خدمات التمويل متناهى الصغر

يحتاج الفقراء والمتعطلون إلى مجموعة مختلفة من الخدمات المالية ليصبحوا قادرين على بدء أو تطوير أعمالهم،أو مواجهة الظروف الصعبة مثل الفيضانات أو الاحتياجات الأخرى مثل تحويل الأموال أو التوفير، ويمكن التعرف على خدمات التمويل متناهى الصغر فى النقاط التالية :

1-القروض: إن نجاح العديد من مؤسسات الإقراض متناهى الصغر يكمن فى قدرة تلك المؤسسات على تحقيق بعض الخصائص للخدمات المقدمة للقطاع غير الرسمى وتشمل المرونة ، سرعة الحصول على الأموال، والشروط الواضحة والسهلة وعلى الرغم من ارتفاع نسب الفوائد مقارنة بالتى تفرض على قروض البنوك التقليدية بسبب ارتفاع تكلفة إدارة عدد كبير من القروض الصغيرة فالمهم هو فتح المجال للوصول إلى القروض أمام أولئك الذين قد يتم استثناؤهم من نظام التمويل الرسمى.

2- الادخار (التوفير): تعرض مؤسسات التمويل متناهى الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير:الطوعى والإلزامى .أما المدخرات الطوعية فهى تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية بينما المدخرات الإلزامية فهى تستخدم كضمانات للقروض وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها فى المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض.

3- **التأمين متناهى الصغر** :يحتاج أصحاب المشاريع الصغيرة ذوى الدخل المتدنى خدمات التأمين لمواجهة بعض المخاطر مثل المرض ،الإصابة ، السرقة ، الوفاة.ويعتبر التأمين من الخدمات المالية التى بدأت بعض مؤسسات التمويل متناهى الصغر إضافتها إلى محفظتها لتلبية حاجة هؤلاء للحماية.وحيث تحتاج مؤسسات التمويل متناهى الصغر من أجل تقديم خدمات التأمين إلى تراخيص خاصة يصعب الحصول عليها عادة ومن ثم تلجأ الى الشراكة مع إحدى شركات التامين التى لا تفضل تقديم خدماتها مباشرة إلى الفقراء خوفا من المخاطر.وهنا تعمل مؤسسات التمويل متناهى الصغر كوسيط بين شركة التامين والعملاء.

4- تحويل الأموال: تقدم هذه الخدمة مباشرة من خلال مؤسسات التمويل متناهى الصغر أو عن طريق الشراكة أيضا مع شركات تحويل الأموال،ويعتمد ذلك على التشريعات المحلية والتكلفة.تتمتع مؤسسات التمويل متناهى الصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها القريبة من عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات الأخرى. كما يمكن اخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقترضة.

الفئات المستهدفة

إن عملاء التمويل متناهى الصغر هم" الفقراء النشيطون اقتصاديا " أو الأفراد ذوى الدخل المتدنى غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمى. وهم فى الغالب من أصحاب الأعمال الحرفية وأصحاب المشروعات المتناهية فى الصغر من التجار والباعة الجائلين وكذا السيدات المعيلات ومقدمى الخدمات (مصففى الشعر،مديرى المطاعم الصغيرة،الحرفيين،وغيرهم من أصحاب الصناعات الصغيرة)ويجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرص اقتصادية ومهارات أعمال بحيث لا يكون الغرض من الأموال التى يستلمونها هو تمويل الاستهلاك بل لأغراض إنتاجية.ولهذا السبب فإن خدمات التمويل متناهى الصغر لا تناسب المحرومين الذين ليس لديهم القدرة على العمل حيث يتم استهدافهم بشكل أفضل من قبل برامج اجتماعية أخرى.

وتعرف المؤسسات المختلفة المشروع متناهى الصغر بطرق متفاوتة.ولكن من اجل وضع تعريف عام يمكن الرجوع الى تعريف مؤسسة أكسيون ACCION العالمية،وهى شبكة لمؤسسات التمويل متناهى الصغر،حيث تعرفها على أنها مشاريع صغيرة الحجم فى القطاع غير الرسمى عادة ما توظف أقل من خمسة أفراد وقد يكون مركزها خارج البيت على أن تكون هى مصدر الدخل الوحيد للأسرة فى غالب الأحيان،ومن الأمثلة على هذه المشاريع،أكشاك البيع الجزئى،مشاغل الخياطة،مشاغل الخشب ومواقع البيع فى الأسواق (فادى قطان،2006؛ص6).وفى مصر عرفت المنشآت متناهية الصغر فى ظل القانون رقم 141 لعام 2004 على انها المنشآت التى يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه بصرف النظر عن حجم العمالة بها (الهيئة العامة للرقابة المالية 2010).

المبحث الثانى :التمويل متناهى الصغر فى مصر3

تطور أداء التمويل متناهى الصغر فى مصر:المؤسسات والفئات المستهدفة

لا يعد التمويل متناهى الصغر شيئًا جديدًا فى مصر فقد عرف الإقراض متناهى الصغر فى الخمسينات من القرن الماضى من خلال برامج الإقراض الزراعى المدعمة من قبل الحكومة التى قدمها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى كبنك مملوك للحكومة واستهدفت صغار المزارعين فى المقام الأول ، وكذلك من خلال مشروع الأسر المنتجة "الذى بدأ عام ١٩٦٧ بمبادرة من وزارة التضامن الاجتماعى(Baydas,Mayada & others,1995).

وفى أواخر الثمانينات(عام ١٩٨٨) قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتقديم الدعم الفنى والمالى لكل من البنك الوطني للتنمية وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية لتقديم الإقراض متناهى الصغر لمحدودى الدخل النشطين اقتصادياً والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

ثم توالى دخول عدد كبير من الجمعيات لتقديم الإقراض متناهى الصغر بدعم مالى وفنى من عدد كبير من الجهات المانحة.ويوجد فى مصر حاليا ما يزيد عن 400 جمعية تقدم برامج الإقراض متناهى الصغر مقسمة الى مجموعتين:المجموعة الأولى وهى جمعيات صغيرة لتنمية المجتمع تقدم برامجها فى المجتمعات المتواجدة فيها بدعم مالى وفنى من الصندوق الاجتماعى للتنمية وتبلغ أكثر من 390 جمعية.وتضم المجموعة الثانية ست جمعيات كبيرة 4 (تخدم كل منها أكثر من خمسين ألف مقترض).وتستحوذ الجمعيات بنوعيها على 83 % من المقترضين النشطين و 68 % من حجم المحفظة النشطة لعملاء الإقراض متناهى الصغر .

ثم تبنت البنوك المصرية التمويل متناهى الصغر كوسيلة تتيح لهم لعب دور اجتماعى حيث قدم بنك القاهرة فى عام 2001 برنامجاً للإقراض متناهى الصغر تلاه بعد ذلك كل من بنك مصر فى عام 2003 وبنك الإسكندرية فى عام 2007.ومن الشكلين (1) و(2) نلاحظ أن البنوك التى تقدم الإقراض متناهى الصغر تستحوذ على 14% من المقترضين النشطين وحوالى 27 % من إجمالى المحفظة النشطة.ويعتبر برنامج الإقراض الأصغر ببنك القاهرة من أكبر البرامج المقدمة فى القطاع المصرفى حيث بلغ عدد العملاء النشطين حوالى 99 ألف مقترض وبلغت اجمالى محفظته النشطة 332 مليون جنيه مصرى (الهيئة العامة للرقابة المالية ، 2010؛11).

ويرجع عزوف البنوك عن تقديم خدمات التمويل الأصغر فى مصر الى عدة أسباب منها عدم توفر البنية الأساسية وشبكة الفروع الواسعة الملائمة لطبيعة هذا النشاط ،وعدم توافر الكوادر البشرية اللازمة وضعف المعرفة بكيفية تقديم هذا النوع من التمويل بالإضافة الى توقعات البنوك لنسب عالية من المخاطر فى التعامل مع الفئات المستهدفة لبرامج التمويل الأصغر.

ومؤخرا أنشئت شركتان لتقديم خدمات التمويل الأصغر.الأولى هى شركة "ريفى" والتى أنشأت عام 2007 كشركة مساهمة مصرية يساهم فيها الصندوق الاجتماعى للتنمية لتقديم الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتناهية فى الصغر بالتعاون مع البنك التجارى الدولى.والثانية هى شركة "تنمية" التى أنشئت عام 2009 كشركة مساهمة مصرية بين مستثمرين مصريين وشركة فاينانس انليمتد Finance Unlimited(إحدى شركات مجموعة القلعة) وبالتعاون مع البنك المصرى الخليجى.ولقد استحوذت الشركتان معا على 3% من إجمالى عدد المقترضين النشطين و5% من إجمالى المحفظة النشطة(تقرير عن صناعة التمويل الأصغر فى مصر،الهيئة العامة للرقابة

---

[3] حيث يسطر نشاط الاقراض متناهى الصغر على منظومة التمويل متناهى الصغر فى مصر ويمثل الشطر الأكبر فى هذه الصناعة ونظرا لقصور البيانات المتاحة عن أنشطة التمويل الأصغر الأخرى فى مصر ،فإن التحليل الكمى والبيانات سوف تركز على نشاط الاقراض متناهى الصغر فى مصر .

[4] وهم جمعية رجال الأعمال بأسيوط، والجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات (ليد)، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، والجمعية المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة والحرفية، وجمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية،وبرنامج التضامن.

المالية،2010) ويمكن توضيح توزيع عدد المقترضين النشطين واجمالى المحفظة النشطة على المؤسسات التمويلية المختلفة فى الأشكال التالية:

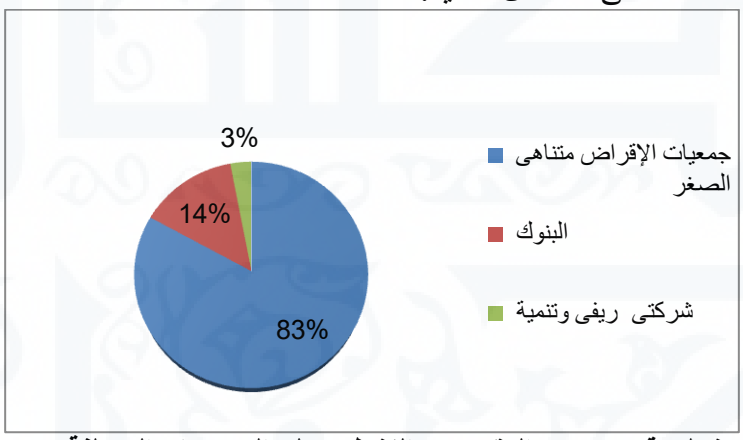

(شكل رقم1) توزيع المقترضين النشطين على المؤسسات المختلفة

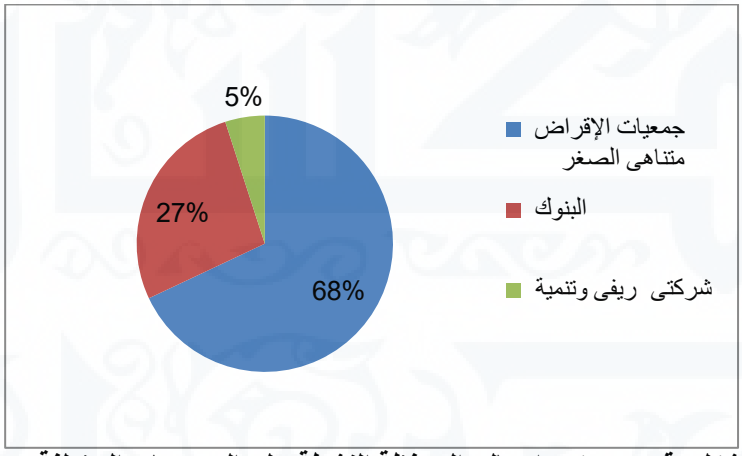

(شكل رقم 2) توزيع إجمالى المحفظة النشطة على المؤسسات المختلفة

خدمات التمويل متناهى الصغر فى مصر.

تقتصر خدمات التمويل الأصغر فى مصر على الإقراض متناهى الصغر بدرجة كبيرة يليه الادخار بدرجة أقل ثم يليه باقى الخدمات الأخرى.ويتم التمويل من خلال قناتين رئيسيتين وهما:البنوك العامة والخاصة والتى تعمل فى هذا المجال بموجب القانون رقم 88 لسنة 2003 والقناة الثانية هى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التى تعمل فى هذا المجال فى ظل مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القانون رقم 84 لسنة 2002،ويمكن عرض أهم هذه الخدمات فى الجزء التالى:(فادى قطان، 2006)(2010،الهيئة العامة للرقابة المالية):

1- الإقراض متناهى الصغر فى مصر

اعتاد ذوو الدخول المحدودة والمنخفضة فى مصر توفير احتياجاتهم المالية من خلال المصادر غير الرسمية ، حيث إن المؤسسات المالية الرسمية لا تستهدف هذه الفئات من المجتمع وتسود السوق المصرية آليتان للإقراض متناهى الصغر(الهيئة العامة للرقابة المالية،2010):

أ-الإقراض الجماعى أو التضامنى والإقراض الفردى.يعتمد الإقراض التضامنى على وجود مجموعة من المقترضين(يتراوح عددهم بين ثلاثة وخمسة أفراد) يحصلون على قرض واحد يقسم بينهم بالتساوى ويكون كل أفراد المجموعة ضامنين بعضهم البعض فى السداد ويتم سداد القرض أسبوعياً أو نصف شهرياً فى فترة تتراوح بين عشرة أسابيع وأربعين أسبوعا. ويتراوح مبلغ القرض

بين 50 جنيه إلى 1500 جنيه للفرد الواحد داخل المجموعة ويستخدم القرض لتمويل الأنشطة المدرة للدخل ، والتى يقع معظمها فى القطاع غير الرسمى.

ب-أما الإقراض الفردى فيعتمد على منح قرض لفرد واحد – والذى يكون عادة مالكا لمنشأة صغيرة أو متناهية الصغر قائمة لمدة تزيد عن عام – على أن يكون لديه ضامن شخصى. ويتراوح حجم القرض بين 500 جنيه إلى25000 جنيه ويصل فى بعض الأحيان لحوالى 10000 جنيه. ويتم السداد شهرياً فى مدة تتراوح بين أربعة أشهر وعامين.

2- الادخار أو التوفير.

يحتاج الفقراء لخدمات الادخار لمواجهة المخاطر التى قد يتعرضون لها فى المستقبل وكذلك فى الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم.وتعتبر الهيئة القومية للبريد هى الجهة الرئيسية المنوط بها تقديم الادخار متناهى الصغر فى مصر نظرا لانتشار مكاتبها(التى تبلغ 3400 مكتبا) ووكلائها(أكثر من 6000 وكالة بريدية) على مستوى الجمهورية بالإضافة الى انخفاض تكاليف حسابات الادخار.وتقوم الهيئة بقبول ودائع لأجل وفتح حسابات ادخار مقابل أسعار فائدة تنافسية.

3-التأمين متناهى الصغر.

يحتاج الفقراء وأصحاب المشروعات المتناهية فى الصغر الى خدمات التأمين بجانب خدمات الائتمان والادخار وذلك من أجل تشجيعهم على الإقبال على المشروعات الصغيرة مرتفعة المخاطر.وتحتكر شركات التأمين التابعة للقطاع العام سوق التأمين فى مصر حيث تسيطر على حصة تقدر بحوالى 90% من سوق التأمين فى مصر.وعلى الرغم من قيام بعض هذه الشركات بتقديم التأمين للمشروعات متناهية الصغر أو لأصحاب هذه المشروعات إلا أن هذه الخدمات لا تلبى احتياجات اصحاب هذه المشروعات من خدمات التأمين.ويقوم البنك الوطنى للتنمية،ضمن برنامج التمويل متناهى الصغر الذى يروجه،بالتأمين على الحياة للعملاء الذين يتعاملون مع البرنامج وذلك لضمان استرداد جزء من التمويل المقدم لهم فى حالة الوفاة مثلا.

معوقات التمويل متناهى الصغر فى مصر.

يواجه التمويل الأصغر فى مصر بعض التحديات التى تقف عائقا أمام نمو هذا القطاع منها تحقيق الربحية والاستدامة المالية وتحقيق معدلات أعلى من الانتشار والوصول إلى الفئات المستفيدة واندماج مؤسسات التمويل الأصغر فى النظام المالى الرسمى وضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر،خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية ,واستخدام التكنولوجيا البنكية فى مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر.

كما تعانى البيئة القانونية والتنظيمية لقطاع التمويل متناهى الصغر فى مصر من أوجه قصور مختلفة تحول دون مزيد من التوسع. فالبنوك التجارية التى تخضع لإشراف البنك المركزى المصرى تركز بصورة تقليدية على خدمة الشركات الكبيرة والأفراد ذوى الدخل المرتفع والمتوسط.وقد بدأت بعض هذه البنوك التجارية فى تخفيض سقف متطلباتها وتلبية احتياجات المشروعات المتناهية الصغر.ولكن يتم خدمة ذوى الدخل المنخفض فى الغالب من قبل مؤسسات التمويل متناهى الصغر من المنظمات غير الحكومية للحصول على الائتمان والتى تخضع لمراقبة وزارة التضامن الاجتماعى.وهناك شركتا تمويل فى السوق(ريفى وتنمية) تقومان بتوفير التمويل المتناهى الصغر حاليا ولكنهما تعملان فى منطقة قانونية رمادية.ونتيجة لذلك فإن النظام الحالى يعانى من مجموعة من القواعد المفتتة، ومن إطار تنظيمى ورقابى غير كاف مما يعوق نمو هذا القطاع.

ومع إقرار القانون رقم 10 لسنة 2009، تم إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية ودخلت حيز العمل في 1 يوليو 2009. وحلت الهيئة طبقا لهذا القانون محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين(**EISA**)والهيئة العامة لسوق المال(**CMA**)والهيئة العامة لشئون التمويل العقارى (**MFA**)وكان الهدف من هذا الدمج هو تفعيل سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الاستقرار

فى القطاع المالى غير المصرفى فى مصر.وجاء هذا التحرك على خلفية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التى سلطت الضوء على الحاجة إلى الرقابة على كافة الانشطة المالية غير المصرفية وذلك لتحقيق النزاهة والشفافية فى الأسواق المالية.

وإدراكا منها بأهمية دورها كمنظم ومشرف مالى، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية باتخاذ قرار لتنظيم قطاع التمويل المتناهى الصغر والإشراف عليه،وفى سبيل تطوير نشاط التمويل متناهى الصغر قامت الهيئة العامة للرقابة المالية مؤخراً بطرح مجموعة من الضوابط والمعايير فى إطار قانون جديد[5] ينظم أداء منظومة التمويل متناهى الصغر بما يساعد على المزيد من التوعية بهذا النشاط المهم بهدف زيادة قدرة مؤسسات التمويل متناهى الصغر على العمل على نحو مستديم. كما تطلب ترسيخ الوظائف الرقابية فى الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال توظيف وتدريب فريق عمل مهمته الرقابة على التمويل متناهى الصغر.كما تستهدف أيضا التنسيق بين الهيئات الرقابية الموجودة بما فى ذلك الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزى ووزارة التضامن الاجتماعى.وعلى مستوى مقدمى الخدمات تستهدف تقديم المساعدة التقنية لضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المحددة فى مشروع قانون التمويل متناهى الصغر(الهيئة العامة للرقابة المالية، 2015)ويهدف القانون الجديد رقم 141 لسنة 2014 الى تحقيق ما يلى(الهيئة العامة للرقابة المالية ، الموقع الإلكترونى):

1- تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر بما يتضمن مصالح الأطراف المعنية والرقابة على الشركات التى تقدمه لضمان الكفاءة والشفافية وإدارة المخاطر التى قد تتعرض لها.

2- تطوير المعايير المهنية لنشاط التمويل متناهى الصغر للنهوض بالمؤسسات وبالعاملين بها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

3- جذب المزيد من الجهات الراغبة فى تقديم التمويل متناهى الصغر من المؤسسات المالية المهتمة بإتاحة التمويل لأصحاب المشروعات متناهية الصغر بما يؤدى الى التنافس بينها بما يحقق مصلحة العملاء .

4- التوسع فى تقديم الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر وللفئات المستهدفة من العملاء للتقلل من الفجوة التمويلية بهذا القطاع.

5-تنظيم التأسيس والترخيص لشركات التمويل متناهى الصغر وإتاحة موارد التمويل لها.

وفى إطار القانون سيتم إنشاء وحدة ذات طابع خاص تابعة للهيئة للإشراف على نشاط التمويل متناهى الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية والتى منحها القانون ستة أشهر لتوفيق أوضاعها، ويضم مجلس أمناء تلك الوحدة عدد من الخبراء فى المجال وقيادات الجمعيات وممثلين لعدد من الوزارات المعنية والبنك المركزى والصندوق الاجتماعى للتنمية. وقد سمح القانون بقيام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتأسيس شركات لمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر.

وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر

هى وحدة للرقابة على الجمعيات والمؤسسات الأهلية وهى وحدة مستقلة ذات طابع خاص منشأة بالهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لنص المادة (12) من القانون 141 لسنة 2014 الخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر ولها مجلس أمناء تمثل فيه الوزارات والجهات المعنية وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 160 لسنة 2014. تهدف الوحدة إلى تطوير نشاط التمويل متناهى الصغر فى مصر وتختص بالتنظيم والرقابة ومتابعة نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية وذلك من خلال القيام بوضع شروط الحصول على ترخيص، ووضع قواعد ومعايير مزاولة النشاط وقواعد التفتيش والرقابة عليه ووضع آليات لحماية المتعاملين وضوابط مساهمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى شركات التمويل متناهى الصغر. كما تقوم الوحدة بإعداد قاعدة بيانات محدثة تشمل

[5] وفى 13 نوفمبر 2014 تم نشر بالجريدة الرسمية بالعدد 46 قرار رئيس الجمهورية بالقانون 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر.

البيانات والمعلومات عن نشاط التمويل متناهى الصغر وأداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإصدار النشرات،ودعم برامج التدريب وتنمية مهارات للعاملين فى المجال،ومتابعة أداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تمارس نشاط التمويل متناهى الصغر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من التزامها بأحكام القانون والقواعد والضوابط والمعايير التى تضعها الوحدة لممارسة النشاط.

المبحث الثالث : البطالة فى مصر

مقدمة:

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التى يعانى منها معظم النظم الاقتصادية فى العالم وتؤدى إلى نتائج سلبية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى وتحاول الحكومات خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها ، وبالتالى أصبحت بمثابة اختبار لقدرة النظام الاقتصادى على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة .

يمكن تعريف البطالة نظريا على أنها "الحالة التى لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملاً "وتتمثل البطالة فى الفكر الكلاسيكى [6] "البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية" حيث حيث تعنى **البطالة الإجبارية** وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند مستويات الأجور السائدة ولكن لا يجدون فرصا للعمل.بينما يقصد **بالبطالة الاختيارية** الأفراد القادرون على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم.بينما يرى أصحاب الفكر الاقتصادى الحديث أن للبطالة أربعة أنواع:البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية والبطالة الدورية والبطالة المقنعة.تشير **البطالة الاحتكاكية** إلي وجود أفراد بدون عمل وقادرين عليه ويبحثون عنه.وتشير **البطالة الهيكلية** إلى البطالة التى تحدث نتيجة لتغيرات هيكلية فى الاقتصاد بحيث تصبح مؤهلات العمالة الموجودة لا تتوافق مع فرص العمل المطلوبة.أما **البطالة الدورية** هى التى تحدث نتيجة للتذبذب فى الدورات الاقتصادية نتيجة لانخفاض الطلب الكلى أو الإنفاق الكلى فى فترات الركود والكساد.وأخيرا فإن **البطالة المقنعة** تعنى وجود بعض الأشخاص فى وظائف يتقاضون عنها أجورا بينما لا يضيفون إلى الإنتاجية والاستغناء عنهم لا يؤثر على حجم الإنتاج وينتشر هذا النوع من البطالة فى الدول ذات التضخم السكانى وفى الأجهزة الحكومية الكبيرة وفى وحدات الإنتاج المملوكة للدولة حيث يتم التشغيل لأغراض اجتماعية وسياسية7.

وبذلك يمكن القول إن البطالة ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها وهى تحدث فى الدول النامية مثل مصر لأسباب قصور النمو الاقتصادى عن ملاحقة النمو السكانى ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل.وتحدث التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة عندما لا يستطيع الاقتصاد توليد قدر كاف من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب فى العمل.

مشكلة البطالة فى مصر:

تشكل مصر بعدد سكانها الذى تجاوز 90 مليون نسمة ومعدل نمو سكانها الذى بلغ حوالى 2,2% سنويا أكبر سوق على مستوى العالم العربى،ومثل كثير من دول المنطقة يتسم التركيب السكانى فى مصر بسمة مهمة وهى أن نسبة كبيرة من سكانها من الشباب،فوفقا لتقارير البنك الدولى حوالى 33% من سكان مصر أقل من 14 سنة.كما أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى سنويا بلغ تقريبا 1580 دولار سنة مما يصنف مصر بأنها أكثر الدول العربية فقرا.كما تصنف مصر أكبر سوق للتمويل متناهى الصغر.فقد صنفت فى نهاية عام 2009 فى المركز الثانى

---

[6] يطلق الفكر الكلاسيكى على النظريات الاقتصادية التى سادت فى مجال الاقتصاد الكلى قبل ظهور الكتاب الشهير "النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود" للاقتصادى الانجليزى جون مانيارد كينز Keynes عام 1936 م

[7] اشار ديفيد ريكاردو الى البطالة المقنعة فى عرضة " لقانون تناقص الغلة" الذى ينطبق على الدول الفقيرة والمتخلفة ولكن هذا النوع انتشر فى النظم الاشتراكية وفى الجهاز الادارى وفى وحدات القطاع العام خاصة فى الدول النامية .

بعد المغرب حيث بلغ عدد المقترضين النشطين حوالى 1,2 مليون مقترض،كما بلغ حجم المحفظة النشطة حوالى 224 مليون دولار(SANABEL,2010).

وتشير معدلات البطالة المرتفعة فى مصر عن حالة الاختلال التى يعانى منها سوق العمل المصرى وتشير معظم التقارير الرسمية والإحصاءات الى أن معدل البطالة يتراوح بين 8-12% سنويا.ويوضح الشكل التالى تطور معدلات البطالة فى مصر خلال لفترة (1997-2015).

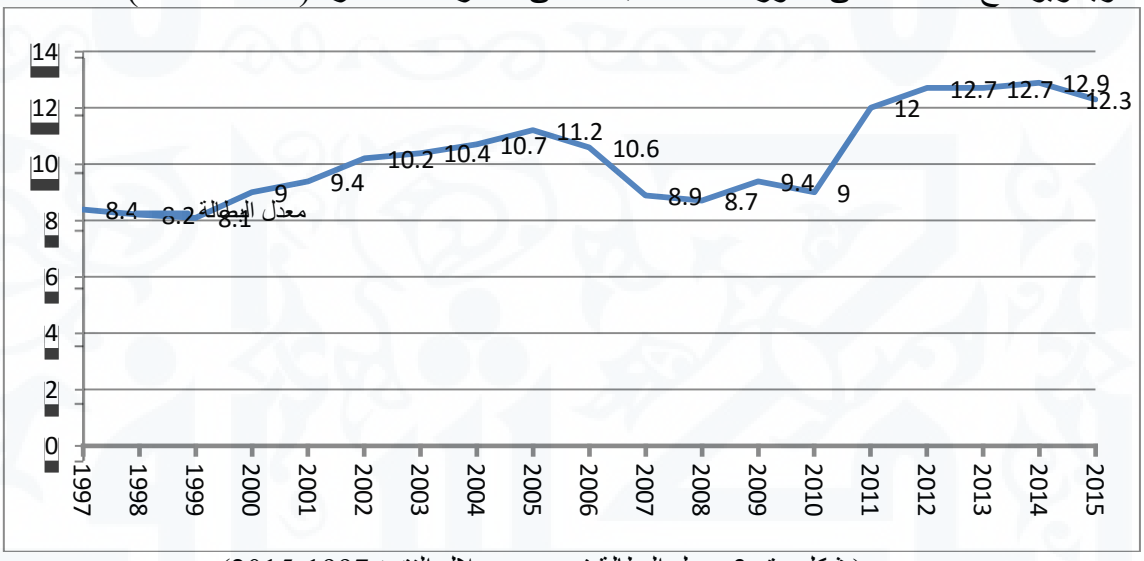

(شكل رقم 3 معدل البطالة فى مصر خلال الفترة 1997-2015)

يتضح من الشكل أن نسبة البطالة الى إجمالى قوة العمل وفقا لإحصاءات البنك الدولى فى مصر مرت بتطورات اختلفت وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية التى مرت بها البلاد خلال فترة الدراسة (1997-20015) حيث بلغت معدلات البطالة حوالى 8.4 % عام 1997 فى أول فترة الدراسة ثم أخذت فى التزايد بمعدلات ثابتة تقريبا وذلك عقب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى،ثم أخذت تدور حول هذه المعدلات حتى عام 2008 عقب الأزمة المالية العالمية حيث استمرت معدلات البطالة فى التزايد الواضح ،وخاصة عام 2011 عقب ثورة يناير،استمرت فى التزايد الى أن وصلت حوالى 12.3 % فى عام 2015.

أسباب البطالة فى مصر:

تعتبر البطالة فى مصر محصلة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. فبينما تتعلق الأسباب الاقتصادية بانخفاض معدل النمو الاقتصادى وارتفاع تكاليف المعيشة بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية فإن الأسباب الاجتماعية تتعلق بالنمو الديمغرافى بحيث نجد النمو السريع للسكان بمعدلات أكبر من معدلات النمو فى الناتج القومى، وشدة التفاوت فى توزيع الدخل، بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة فى الريف مما دفع الكثير من سكان الأرياف نحو الهجرة إلى المدن بحثا عن العمل.وتعود الأسباب السياسية الى التقلبات والتغيرات فى نظام الحكم ومؤخرا الثورة المصرية التى أدت الى العديد من التقلبات السياسية والأمنية التى أثرت بشكل كبير على البطالة والفقر (Abdou& Zaazou,2013) ويمكن القول إن مشكلة البطالة تعود بصفة رئيسية الى مجموعة من الأسباب أهمها:

1) برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى بدأ منذ عام 1992 مشتملا على برامج تتعلق بالجوانب النقدية والمالية وسعر الصرف والموازنة العامة وبرامج خاصة بالجوانب المؤسسية والإنتاج وخاصة الإنتاج الصناعى.وعلى الرغم من نجاح البرنامج فى تحقيق أهدافه النقدية والمالية ، فقد ظلت التكلفة الاجتماعية الناتجة عن سياسات الإصلاح وتزايد الدين العام

الداخلى وظهور الركود نتيجة للإجراءات الانكماشية سببا وراء تزايد أعداد المتعطلين وخاصة القادمين الجدد إلى سوق العمل.ويعد برنامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام الذى أعلنت عنه الحكومة المصرية فى فبراير 1996 من أكثر البرامج تأثيرا على تزايد أعداد المتعطلين حيث أدى هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة العمالة فى شركات قطاع الأعمال العام مما أدى الى الاستغناء عن العاملين وتفعيل برامج المعاش المبكر.

2) وجود الفجوة الهيكلية بين المدخرات والاستثمارات فى الاقتصاد المصرى وهذا يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الاقتصاد المصرى على زيادة الاستثمار وبالتالى فرص العمل والتشغيل.
3) جمود سوق العمل فى مصر حيث لازالت عقود التوظف الدائمة فى القطاعات الحكومية والخدمية حيث تعتمد نظام الترقى على الأقدمية وليس على الكفاءة الإدارية.
4) عدم قدرة المشروعات الصغيرة على توفير قدر كاف من فرص العمل رغم إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية والأهداف التى يعمل على تحقيقها ودور البنوك التجارية والزراعية والصناعية وصناديق التمويل الحكومية والمنظمات غير الحكومية والتى تعمل على دعم المشروعات الصغيرة إلا أن هذه المشروعات لم تستطيع استيعاب عدد كبير من فرص العمل وقد يرجع ذلك إلى الأحوال الاقتصادية العامة وانخفاض الطلب الكلى.

(5) ضعف نظم التعليم والتدريب عن ملاحقة التغير فى سوق العمل حيث تصل نسبة الأمية فى مصر إلى أكثر من 40% كما أن التعليم يتجه إلى زيادة الأعداد المتخرجة من الكليات النظرية بالمقارنة بالكليات العملية مع انخفاض جودة التعليم فى المراحل المختلفة وعدم وجود دراسات تعكس احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية المختلفة. هذا بالإضافة الى عدم توافر المعلومات الدقيقة عن سوق العمل والعمالة مما أدى إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة نتيجة اعتماد البيانات المستخدمة فى تحديد معدلات البطالة على البحوث الميدانية.

المبحث الرابع : دور التمويل متناهى الصغر فى التخفيف من حدة البطالة فى مصر

مقدمة:

يدل التوسع الهائل فى خدمات التمويل متناهى الصغر للفقراء على مستوى العالم وارتفاع نسبة سداد القروض المتناهية الصغر ونجاحها فى القضاء على البطالة والفقر فى كثير من الدول على أهمية هذه الصناعة فى القضاء على أهم المشكلات الاقتصادية المزمنة مما جعل البعض يطلقون عليها مؤخرا ثورة التمويل متناهى الصغر"Microfinance Revolution" مشيرة الى التمويل متناهى الصغر كأداة فعالة فى القضاء على البطالة والفقر والتى بدأت منذ إنشاء بنك جيرمين على يد مؤسسه الدكتور يونس والذى تسلم جائزة نوبل للسلام عام 2006 ,Kono & Takahashi). 2010)

أهم ما توصلت اليه الدراسات السابقة.

أشارت الدراسات النظريات الاقتصادية الحديثة إلى دور الوصول إلى التمويل فى النمو الاقتصادى كما أكدت الدراسات التطبيقية والقياسية على هذا الدور.فقد أوضح كل من Claessens and Tzioumis (2006) إن نقص الوصول الى التمويل قد يمثل أحد الأسباب الرئيسية لفجوة توزيع الدخل والفقر والبطالة فى المجتمعات.فالوصول الى التمويل اللازم يمكن أن يساهم فى زيادة قدرات الفقراء والأسر المعيلة من أجل خلق فرص للعمل لتلك الأسر وذويهم. كما أوضح Hulme

(1997) أن برامج التمويل متناهى الصغر يفترض أنها ستحدث تغييرا جذريا فى سلوك الانسان وقدراته بشكل يجعله قادرا على تحقيق النتائج التى يرغب فيها.

وانطلاقا من هذا الدور فقد قدمت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية للتحقق من هذا الدور بالتطبيق على حالات دراسية مختلفة يمكن استعراض بعضها فى الجزء التالى :

ففى دراسة(2001) Nourse تناول دور منتجات التمويل متناهى الصغر وأثرها على البطالة والفقر، وتوصل الى أن الفقراء بحاجة الى كافة منتجات التمويل متناهى الصغر من التأمين والادخار والتحويل وليس فقط الإقراض متناهي الصغر وذلك للخروج من حلقة البطالة والفقر (Nourse, Timothy H,2001).

كما تناول كل من (2001)Hollis and Sweetman القروض متناهية الصغر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى أيرلندا، وأوضحا أن التمويل متناهى الصغر فى أيرلندا استمر لمدة مائة عام نتيجة لتطوره السريع ومواكبته للتغيرات فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الى أن وصل الى أكثر من 20% من السكان وان برامج التمويل متناهى الصغر أدت إلى علاج كثير من مشكلات المجتمع أهمها البطالة والفقر(Hollis and Sweetman,2001) .

وفى دراسة **Hamada** (2010) بعنوان الخدمات المالية للفقراء وبالتطبيق على أندونسيا وباستخدام المنهج التحليلى أوضح الباحث أن البنوك التجارية تقع على رأس مؤسسات قطاع التمويل متناهى الصغر فى أندونسيا وتوصل الى أن التمويل متناهى الصغر سوف يحدث تطورا وتغيرا كبيرا على صعيد القطاعات المالية فى دول مختلفة من العالم إذا ما حصلت هذه الصناعة على مزيد من الاهتمام على كافة المستويات المحلية والدولية، ويحتاج ذلك من الباحثين إلى بذل مزيد من الجهود الدراسية والتطبيقية للتركيز على توضيح الآليات التى يمكن أن ينجح من خلالها هذا القطاع فى ظل المتغيرات الداخلية التى تسود دول العالم.

وحول اختبار أثر برامج الإقراض متناهى الصغر على البطالة بين الشباب فى ماليزيا استخدم Al- Mamun (2011) بيانات المقطع العرضى والأساليب الكمية للتوصل الى نتائج أهمها أن برامج التمويل متناهى الصغر فى ماليزيا كانت ذات تأثير إيجابى على التشغيل ورفع مستوى الإنتاجية وخاصة بين الفئات المستهدفة،حيث قامت بتشغيل أفراد أسرهم فى مشروعاتهم.كما توصلت الدراسة الى أن أكثر الشرائح تفضيلا لبرامج التمويل متناهى الصغر كانت من النساء اللاتى وجدن فى تلك البرامج عملا يتسم بالمرونة التى تمكنهن من الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأسرية. كما أوصت الدراسة من أجل مزيد من تحسين الأوضاع الاقتصادية للمرأة خلال عمليات التنمية الاقتصادية بضرورة تصميم سياسات إقراض مرنة وبرامج تدريبية خاصة للوصول الى الشرائح الأكثر فقرا من أجل زيادة معدل التشغيل والقضاء على الفقر.

وفى دراسة مقارنة لـ **Kazi & Leonard**(2012) تمت خلالها المقارنة بين نموذج التمويل متناهى الصغر فى نيجيريا بالنموذج الذى طبق فى بنجلاديش على يد الدكتور محمد يونس من حيث أثر صناعة التمويل متناهى الصغر على الفقر وبطالة الشباب وباستخدام أسلوب القياس الكمى للعلاقة بين التمويل متناهى الصغر والبطالة توصلت الدراسة الى أنه على الرغم من أن صناعة التمويل متناهى الصغر قد حازت على اهتمام شديد من قبل السلطات النيجيرية من حيث الإعداد لبرامج التمويل وتوسيع قاعدتها إلا أنها كان لها تأثير ضئيل على كل من الفقر والبطالة وخاصة بين الشباب فى نيجريا مقارنة بالنموذج الأساسى الذى حدث فى بنجلاديش.

ولقد أظهرت دراسة **Smile Dzisi, Francis Obeng** (2013) حول التمويل متناهى الصغر ورفع مستوى معيشة السكان وخاصة النساء فى غانا أن برامج التمويل متناهى الصغر كانت بمثابة الأداة الفعالة لتحسين مستوى معيشة النساء فى غانا من خلال تمويل مؤسسات تجارية يمتلكها النساء المعيلات. وباستخدام منهج متعدد الطرق وبالتطبيق على عينة من 840 امرأة استفادت من برامج التمويل متناهى الصغر توصلت الدراسة إلى أن النساء توسعن فى مؤسساتهن

وتحسنت أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير بعد حصولهن على التمويل حيث اقترن ببرامج تدريبية ساعدتهن على إدارة مشروعاتهن بشكل جيد

وفى دراسة مسحية(2008) عن التمويل متناهى الصغر فى مصر باستخدام منهجية تعتمد على الأسلوب كمى مبنى على استمارة استبيان مقننة من أجل تغطية أوسع عينة ممكنة وأكثرها تمثيلا للمجتمع، توصلت الدراسة أن للتمويل متناهى الصغر فى مصر أثر إيجابى على تنمية هذه المشروعات كما أوضحت النتائج أن هذا التمويل يمثل أحد المصادر الخارجية القليلة لتمويل الفقراء النشطين اقتصاديًا فى مصر. ومن بين العملاء الذين أجريت المقابلات معهم قرر ٣٨ % أن مؤسسة التمويل متناهى الصغر التى يتعاملون معها تمثل مصدر التمويل الأول بالنسبة لهم، والمصدر الآخر لتمويل أصحاب المشروعات متناهية الصغر هو التمويل الذاتى من المدخرات. ويتضح من ذلك أن التمويل متناهى الصغر فى مصر لا يدعم المشروعات القائمة بشكل حصرى وإنما يمكنه أن يسهم فى خلق أنشطة اقتصادية جديدة.مما يعني أن خدمات التمويل متناهى الصغر ساهمت فى خلق فرص عمل وخاصة للأسر التى تعيلها النساء.

ثانيا: قياس دور التمويل متناهى الصغر فى التخفيف من البطالة فى مصر.

لقياس العلاقة بين التمويل متناهى الصغر والبطالة تم تكوين نموذج قياسى يعتمد على أسلوب التكامل المتناظر لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين تطور نشاط الإقراض متناهى الصغر والتخفيف من مشكلة البطالة فى مصر وذلك بالاعتماد على نظرية التكامل المتناظر(Co-integration Theory) التى قدمها وأثبتها إحصائيا كل من أنجل وجرانجر (Engle&Granger,1987)وتقوم هذه النظرية على فحص العلاقات بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتى عادة ما تتسم بعدم الاستقرار فى المستوى الأولى لها.ويتمثل نموذج الدراسة فى المعادلة التالية:

$$LnY_t = b_1 LnX_{1t} + b_2 LnX_{2t} + b_3 LnX_{3t} + b_4 LnX_{4t} + b_5 LnX_{5t}$$
$$b_6 LnX_{6t} + b_7 D_{1t} + b_8 D_{2t} + \mu_t .....(1)$$

حيث

Y_t :مؤشر البطالة ويعبر عنه بنسبة البطالة الى إجمالى قوة العمل خلال الفترة (1997-2015) وهو المتغير التابع فى النموذج0

أما المتغيرات المستقلة فى النموذج فهى:

X1:المؤشر الأول للتمويل متناهى الصغر ويقاس بإجمالى المحفظة النشطة خلال الفترة (1997-2015)0

X2:المؤشر الثانى للتمويل متناهى الصغر ويقاس بإجمالى عدد المقترضين النشطين خلال الفترة (1997-2015)0

X3:مؤشر الاستثمار ويقاس بنسبة إجمالى تكوين رأس المال الثابت Gross Fixed Capital Formation إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (1997-2015)0

X4: مؤشر التضخم ويقاس بمعدل التضخم السنوى خلال الفترة (1997-2015)0

X5:مؤشر النمو الاقتصادى ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى سنويا خلال الفترة (1997-2015)

D1:متغير صوري للتعبير عن دور الهيئة العامة للرقابة المالية فى تطوير منظومة التمويل متناهى الصغر فى مصر منذ عام 2010 ،ويأخذ هذا المتغير صفر خلال الفترة(1997-2009)،ويأخذ القيمة 1 خلال الفترة(2010-2015)0

D2:متغير صوري لأثر الثورة المصرية التى حدثت فى 25 يناير 2011 على البطالة فى مصر،ويأخذ هذا المتغير صفر خلال الفترة(1997-2010) ويأخذ القيمة 1 خلال الفترة (2011-2015)0
t:تعبر عن الزمن0

μ_t :يمثل عنصر الخطأ العشوائى0

ويقوم أسلوب قياس علاقات التكامل المتناظر بين المتغيرات وفقاً لمنهجية أنجل وجرانجر (1987)على خطوتين رئيسيتين (Engle&Granger,1987;251-276) :

الخطوة الأولى :تجهيز البيانات واختبار السكون للسلاسل الزمنية0

الخطوة الثانية :تقدير النموذج واختبار سكون البواقى المقدرة0

ويمكن تطبيق الخطوات السابقة على نموذج البحث التالى

الخطوة الأولى: تجهيز البيانات واختبار السكون للسلاسل الزمنية حيث تتصف بيانات السلاسل الزمنية عادة ببعض الخصائص منها عدم ثبات التباين(Variance) والموسمية(Seasonality) ،كما تتأثر بعامل الاتجاه (Trend) عبر الزمن وبالتالى قد تؤثر هذه الخصائص على المتغيرات الأخرى الداخلة فى النموذج فى نفس أو عكس الاتجاه (Lutkepohl,2004;8-11)وللتخلص من هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعى للبيانات وذلك بهدف تحجيم القيم الشاذة داخل بيانات متغيرات الدراسة مما يزيد من دقة الاعتماد على المقاييس الإحصائية المختلفة .ثم تم اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة Stationary من خلال اختبارات جذر الوحدة Unit root tests بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة فى الدراسة الجارية خلال الفترة (1997-2015)،والتأكد من سكونها،واختبار ما إذا كانت جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة،وذلك حتى يمكن تطبيق منهجية Engle&Granger0وقد تم استخدام اختبار Philp-Perron لاختبار سكون السلاسل الزمنية.

الخطوة الثانية تقدير النموذج واختبار سكون البواقى المقدرة : وتتم هذه الخطوة على مرحلتين:

أولا: تقدير النموذج:حيث توصلت نتائج اختبار جذر الوحدة إلى استقرار البيانات،وأن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى،فإنه يمكن تقدير نموذج التكامل المتناظر Co-integration باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS)،وقد تم الحصول على النتائج المتمثلة فى النموذج التالى:

$$LnY_t = 3.67 + 0.014\,LnX_{1t} + 0.058\,LnX_{2t} + 0.59\,LnX_{3t} + 0.027\,LnX_{4t} + 0.050\,LnX_{5t} + 0.16D_{1t} - 0.09D_{2t} + u_t$$

$$DW=1.52 \quad \bar{R}^2 = 0.92$$

ثانيا:اختبار سكون البواقى المقدرة فى معادلة الانحدار ويتم اختبار سكون البواقى أيضا باستخدام اختبار Philp-Perron Test ،وحيث تبين أن البواقى المقدرة مستقرة عند المستوى أى بدون أخذ الفروق الأولى،فإن ذلك يعنى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

نتائج التقدير 0

أولا:تحليل النتائج الاحصائية:سوف يتم استخدام أربعة مؤشرات وهى اختبار t للحكم على معنوية معلمات النموذج كل على حدة ،واختبار f للحكم على جودة أو معنوية النموذج ككل، وقيمة $\bar{R}^2$ اتوضيح القدرة التفسيرية للنموذج ن،وقيمة إحصاء دربرن واتسون DW للكشف عن وجود مشكلة ارتباط ذاتى بين الأخطاء العشوائية فى النموذج.

1- اختبار t :تشير نتائج التقدير إلى معنوية معلمات النموذج المقدرة ولبعض المتغيرات المستقلة وهى مؤشر التمويل متناهى الصغر الثانى (عدد المقترضين النشطين) عند مستوى معنوية 5% ،ومؤشر الاستثمار (إجمالى التكوين الرأسمالى)عند مستوى معنوية 5% ومؤشر الثورة المصرية معنوى عند مستوى معنوية 10% ، بينما باقى المتغيرات وهى المؤشر الأول للتمويل متناهى الصغر (إجمالى المحفظة النشطة) والنمو الاقتصادى ومعدل التضخم ومؤشر الهيئة العامة للرقابة المالية ليست ذات معنوية احصائية وفقا لاختبار t .

2- اختبار f : تشير النتائج الاحصائية الى أن قيمة f المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية مما يدعو الى رفض الفرض العدمى بأن معلمات النموذج مجتمعة تساوى الصفر وقبول الفرض البديل بأن معلمات النموذج مجتمعة تختلف معنويا عن الصفر أى أن النموذج ككل معنوى إحصائيا.

3- قيمة $\bar{R}^2 = 0.92$ تعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 92% من التغير فى المتغير التابع وهو البطالة بينما ترجع النسبة الباقية وهى 8% إلى عوامل أخرى يفسرها الخطأ العشوائى فى النموذج.

وتشير **قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted** R^2 إلى القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة جميعاً على تفسير المتغير التابع بعد أخذ درجات الحرية فى الاعتبار،وهى تعد من المؤشرات الرئيسية على جودة النموذج،فقد بلغت هذه القيمة نحو (0.88) مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج،ويعنى ذلك أن المتغيرات المستقلة المستخدمة فى النموذج قادرة على تفسير نحو 88% من التغير فى مؤشر البطالة وهى نسبة مرتفعة إلى حد كبير0

4- قيمة إحصاء D.W= 1.52 تشير إلى أنه يتوقع ألا يعانى النموذج من مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء العشوائية .

ثانيا:تحليل النتائج الاقتصادية

تشير قيمة معلمات النموذج وإشارتها إلى أن بعض المتغيرات المستخدمة فى النموذج قد أخذت الاتجاه المتوقع لها بناء على النظرية الاقتصادية،بينما أخذ البعض الآخر اتجاهاً مخالفاً لما كان متوقعاً لها،ويمكن توضيح ذلك كالتالى:

1- مؤشرات التمويل متناهى الصغر: وهى إجمالى المحفظة النشطة X1 وعدد المقترضين النشطين X2 ،ويتضح من الإشارة السالبة للمعلمة المقدرة للمتغير X1 أن هناك علاقة عكسية بينه وبين مؤشر البطالة، وقد بلغت قيمة المعلمة $[b_1 = -0.14]$ مما يدل على أن زيادة المحفظة النشطة بوحدة واحدة تؤدى الى خفض معدل البطالة بمقدار0.014.وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية المختلفة بشأن العلاقة السالبة بين إجمالى محفظة التمويل متناهى الصغر ومعدل البطالة.

أما المؤشر الثانى X2 (عدد المقترضين النشطين) فعلى غير المتوقع وعلى الرغم من المعنوية الإحصائية لهذا المتغير جاءت الاشارة موجبة مشيرة الى علاقة طردية بين عدد المقترضين النشطين ومعدل البطالة فى مصر ويمكن تفسير هذه النتيجة غير المتوقعة الى أنها ترجع الى أسباب مهمة منها توجيه خدمات التمويل متناهى الصغر نحو أشخاص غير مستهدفين حيث قد توجه الخدمات لأشخاص يستهدفون القروض المتناهية الصغر لاستخدامها لأغراض استهلاكية أكثر منها إنتاجية.

2-مؤشر الاستثمار0تتفق الإشارة السالبة لمؤشر الاستثمار (X3) والذى يقاس بنسبة إجمالى تكوين رأس المال الثابت(1) (Gross Fixed Capital Formation) إلى الناتج المحلى الإجمالى

(1) رأس المال الثابت هي المواد التي لا تتغير ولا تدخل في التبادل التجاري أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج ، ومن أهم الأمثلة عن رأس المال الثابت في معظم النشاطات الاقتصادية هو الأرض، والبناء، والمنشآت، والآلات، والتجهيزات الضرورية، والطاقة المحركة.

مع ما هو متوقع وفقاً للنظرية الاقتصادية والتى تشير إلى أن مزيدا من الاستثمار ممثلاً فى زيادة تراكم رأس المال الثابت تؤدى إلى مزيد من البنية التحتية اللازمة لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة التشغيل والذى ينعكس بدوره على زيادة متوسط دخل الفرد.أما قيمة المعلمة والتى بلغت $[b_3 = 0.59]$ فتعنى أن زيادة رأس المال الثابت بوحدة واحدة تؤدى إلى انخفاض البطالة بمقدار 0.59 وحدة0

3-مؤشر السياسة النقدية:تتفق الإشارة السالبة لمعدل التضخم (X4) مع النظرية الاقتصادية ،حيث تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة،أما بالنسبة لحجم التأثير $[b_4 = 0.027]$ فيعنى أن زيادة التضخم بوحدة واحدة يؤدى إلى زيادة البطالة بـ 0.027 وحدة.

4-مؤشر النمو الاقتصادى:تتفق الإشارة السالبة مع ما تقرره النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادى،فمن المتوقع وفقا للنظرية الاقتصادية أن يؤدى مزيد من النمو الاقتصادى الى تخفيض مستوى البطالة فى الاقتصاد.وتشير قيمة المعلمة $b_4 = 0.05$ أن زيادة النمو الاقتصادى بوحدة واحدة تؤدى الى تخفيض البطالة بـ 0.05 وحدة

5- **مؤشر دور الهيئة العامة للرقابة المالية D1**: تشير الإشارة السالبة إلى العلاقة العكسية المتوقعة بين الإصلاحات والتنظيمات المالية التى قدمتها الهيئة العامة للرقابة المالية ودورها فى التقليل من البطالة من خلال القضاء على المعوقات التى تواجه مؤسسات التمويل متناهى الصغر بطرح مجموعة من الضوابط والمعايير والقوانين المنظمة لهذا القطاع.

8–**مؤشر التغيرات السياسيةD2**: يقاس هذا المؤشر بالمتغير الصورى الثانى D_2 الذى يعبر عن الآثار التى ترتبت على أحداث ثورة 25 يناير على مستوى البطالة فى مصر من انخفاض الاستثمار الأجنبى المباشر وتدهور قطاع السياحة والقطاعات الإنتاجية الأخرى مما يترتب عليه انخفاض مستويات التشغيل وزيادة معدلات البطالة والفقر (Abdou& Zaazou,2013) .

الخاتمة:

من التحليل النظرى والتطبيقى لعلاقة توافر التمويل متناهى الصغر بالبطالة والفقر تبرز أهمية توفير التمويل للمشروعات المتناهية الصغر لما لها من دور إيجابى فى محاربة البطالة وتوفير فرص العمل بما يسهم فى زيادة الدخل وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة ليس فقط فى الدول النامية أو الآخذة فى النمو ولكن أيضا فى الدول المتقدمة على حد سواء.

وبالنسبة للحالة المصرية فإن هناك تحديا بالغ الأهمية أمام صناعة التمويل متناهى الصغر،ألا وهو كيفية توسيع عروض المنتجات وتنويع الأسواق المستهدفة من أجل الوصول لشريحة أكبر من السكان.وتعتبر مؤسسات التمويل متناهى الصغر من المنظمات غير الحكومية فى مصر،وعلى رأسها جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية،الأكثر تطورا وتوفر عموما مجموعة من الخدمات غير المالية لعملائها،بما فى ذلك محو الأمية المالية وخدمات تطوير الأعمال(BDS).على سبيل المثال،توسعت جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وتطورت من الإقراض الجماعى التقليدى لتشمل إقراض الأفراد،والتأمين متناهى الصغر،وتأجير الثروة الحيوانية،وهى بصدد تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.ومع ذلك،فإن مؤسسات التمويل متناهى الصغر من المنظمات غير الحكومية ذات الحجم الأصغر تحتاج إلى المساعدة الفنية من أجل تطوير البرامج التى من شأنها تنويع منتجاتها،وتحسين الكفاءة التشغيلية والاستدامة،وتوسيع نطاق انتشارها الجغرافى. ولا يزال فى طور التكوين منتجات جديدة رائدة بما فى ذلك إقامة مشروعات رأس المال الاستثمارى المخاطر والتى تتطلب بشكل متزايد ديونا وحقوقا ملكية طويلة الأجل لنمو الأعمال التجارية الناجحة.

كما واجهت بعض مؤسسات التمويل متناهى الصغر من المنظمات غير الحكومية فى السنوات الأخيرة صعوبة فى مواجهة الفترة الانتقالية الاقتصادية والسياسية الحالية. وقد كشفت حالة عدم الاستقرار هذه نقاط الضعف التشغيلية لبعض المؤسسات، وتسببت فى حدوث تدهور فى

جودة المحفظة. وانخفض إجمالي عدد المقترضين من شريحة التمويل المتناهى الصغر بنسبة 18 فى المائة فى عام 2010 عن عام 2008 (مليون ومائة ألف مقترض فى مقابل مليون وثلاثمائة ألف). ومع ذلك فقد كان هناك بعض التعافى منذ عام 2011 عندما ارتفع إجمالى عدد العملاء الذين تخدمهم هذه الصناعة إلى 991610. بيد أن ما يعرقل إمكانيات القطاعات فى التوسع هو القدرة المؤسسية لمؤسسات التمويل متناهى الصغر من المنظمات غير الحكومية وإدارة النمو الراكد والاستثمار فى الاقتصاد الأوسع.

المراجع:

أولآ: المراجع العربية: أولآ: المراجع العربية:

1- أحمد نصار&غادة والى، ٢٠٠٦، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية فى دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة وملامح الاستراتيجية القومية للتمويل متناهى الصغر، المؤتمر الثالث للإصلاح العربى، التحديات والمشاكل التى تواجه منظمات المجتمع المدنى، 1-3 مارس 2006.

2-Planet Finance(2008) دراسة مسحية عن التمويل متناهي الصغر فى مصر www.planetfinance.org

3- سام دالى ،2009، تقرير حالة حملة قمة الإقراض متناهى الصغر للعام 2009.

4- عمران عبد الحكيم ،غزي محمد العربي،برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة.

5- الهيئة العامة للرقابة المالية ، ندوة التعريف بمنظومة التمويل متناهي الصغر ، 2 مارس 2015.

6-الهيئة العامة للرقابة المالية ، تقرير عن التمويل الأصغر فى مصر،أبريل 2010.

7- فادى قطان،2006، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية من المنطقة العربية ،كلية الإدارة – جامعة تورينو، تورينو ،إيطاليا www.saa.unito.it .

ثانيآ:المراجع الإنجليزية:

1-Abdou, Doaa S & Zeinab Zaazou (2013),The Egyptian Revolution and Post Socio-Economic Impact ,***Topics in Middle Eastern and African Economies*** Vol. 15, No. 1, May.

2-Al- Mamun Abdullah Examining the Effect of Microcredit on Employment in Peninsular Malaysia,***Journal of Sustainable Development***, Vol. 4, No. 2; April 2011.

3-Baydas,Mayada,M&Bahloul,Zakaria & Adms,Dale,W ,1995,Informal Finance in Egypt: Banks within Banks, ***World Development*** Vol 23 No4, pp 651-661.

4-Beatriz Armendáriz de Aghion and Jonathan Morduch,2005,**The Economics of Microfinance** ,The MIT Press, Cambridge, Massachusetts ,London, England ,***Massachusetts Institute of Technology*** .

5-Claessens, S. and Tzioumis, K. (2006). *Measuring firms' access to finance*, ***World Bank, Washington DC.***

6-Hamda.Miki,2010,Financial services to the poor :An introduction to the special issue on Microfinance ,the ***Developing Economics*** 48.No1,pp1-14 March.

7-Harper,Malcolm and Singh Arora , Sukhwinder (2005) *"**Small Customers, Big Market :Commercial Banks in Microfinance***" New Delhi, TERI Press.

8- Hicks, N., & Streeten, P. (1979), *Indicators of development: The search for basic needs yardstick*. World Development, 7, 567-80.

9-Hollis, Aidan, and Arthur Sweetman, 2001, The life-cycle of a microfinance institution: The Irish loan funds, Journal of Economic Behavior & Organization 46, 291-311.

10- Hulme, D. (1997). *Impact Assessment Methodologies for Microfinance: A Review*. This paper was prepared for CGAP's Working ***Group on Impact Assessment, Washington D.C***.

11-**Indicators of Sustainable Development :Guidelines and Methodologies October 2007 ,Third Edition** United Nations ,New York, 2007 Economic and Social Affairs United Nations publication.

12-**Indicators for Sustainable Development Goals** ,A report by the Leadership Council of the Sustainable Development Solutions Network *Working draft* ,22 May 2014.

13-James C. Brau& Gary M. Woller(2004),Microfinance: A Comprehensive Review of the Existing Literature, ***Journal of Entrepreneurial Finance and Business Ventures***,Vol.9, Issue 1, 2004, pp. 1-26.

14- Kazi Mazharul H. & Leonard John E (2012) Microfinance, Poverty and Youth Unemployment of Nigeria: AReview,***Global Journal of HUMAN SOCIAL SCIENCE ,Sociology, Economics & Political Science*** Volume 12 Issue 13 Version 1.0.

15-Kono,Hisaki & Takahashi, Kazushi, 2010, Microfinance Revolution: Its Effects, Innovations, and Challenges ,***The Developing Economics*** 48,NO1 March ,pp 15-73.

16-Littlefield, Elizabeth and Rosenberg, Richard (2004) *"**Microfinance and the Poor : Breaking Down the Walls between Microfinance and Formal Finance**"* Finance & Development 41, no.2

17-Microfinance Industry Profile Egypt, ***SANABEL***, The Microfinance Network of Arab Countries, January 2010.

18-Nourse, Timothy H., 2001, The missing parts of microfinance: Services for consumption and insurance**, *SAIS Review*** 21, PP:61-70.

19-Otero, M. (1999) *Bringing Development Back into Microfinance*. Journal of Microfinance, Vol. 1, No. 1, 8-19.

20- Smile Dzisi , Francis Obeng 2013Microfinance and the Socio-economic Wellbeing of Women Entrepreneurs in Ghana, ***the***

international journal of business and social research ,vol 3 .no 11 ,2013

21-UN system task team on the post -2015 UN development agenda, **Statistics and indicators for the post-2015 development agenda**, New York, July 2013

22-Wrenn.Eoin (2007), Perceptions of the impact of Microfinance on Livehood Security ,***development studies centre (DSC)***,Dublin ,Ireland.

****